

نموذج مشروع بحثي في برنامج
ماجستير القانون الرقمي

اسم الطالب	بندر بن ماضي الماضي
الرقم الجامعي	242001985
الكلية	كلية العلوم الانسانية
البرنامج	ماجستير القانون الرقمي.
تاريخ الالتحاق بالجامعة	2024/06/06
العام الجامعي	2024

عنوان البحث:

التحول الرقمي في القضاء
وتحديات تطبيق القوانين في المحاكم الإلكترونية

:Research title

Digital transformation in the judiciary, and
challenges of applying laws in electronic courts

2025-2024م

قائمة المحتويات:

3.....	مقدمة:
4.....	أسباب اختيار الموضوع وأهميته:
5.....	مشكلة البحث:
6.....	تساؤلات البحث:
7.....	فرضيات البحث:
7.....	منهجية البحث:
9.....	أهداف البحث:
9.....	مصطلحات البحث الأساسية:
12.....	خطة (هيكل) البحث:
15.....	قائمة المراجع:

مقدمة:

يشهد العالم في الوقت الراهن تحولات كبيرة في جميع مجالات الحياة نتيجة للتطورات الرقمية المستمرة، والتي تشمل جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. ومن بين أبرز هذه المجالات هو التحول الرقمي في مجال القضاء، الذي يُعتبر أحد الأدوات الأساسية لتطوير نظم العدالة وتعزيز كفاءتها. هذا التحول يعكس التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل الإجراءات القضائية وتحديث الأنظمة القانونية، مما يسمح بتحقيق العدالة بكفاءة أكبر وأسرع. وتُعد المحاكم الإلكترونية من أبرز مظاهر هذا التحول الرقمي، حيث أصبحت جزءاً من البنية التحتية الحديثة للعدالة. عبر استخدام هذه المحاكم، يمكن تقديم القضايا، متابعة الإجراءات، وإصدار الأحكام باستخدام منصات إلكترونية، مما يقلل من البيروقراطية ويعزز من الشفافية. إلا أن تطبيق القوانين في مثل هذه الأنظمة يتطلب تغييرات جذرية في هيكلية العمل القضائي وتحديات متعددة تتعلق بالتشريعات، التقنيات، وكذلك المهارات البشرية.

يُعد التحول الرقمي في القضاء تحولاً شاملاً يتجاوز مجرد استخدام التكنولوجيا في الإجراءات القانونية إلى تغيير نمط العمل القضائي بأسره. يتضمن ذلك استخدام النظم الإلكترونية لتبادل الوثائق، السجلات، والمعلومات بين الجهات القضائية والأطراف المعنية. التحول الرقمي يهدف إلى تحسين مستوى الخدمة القضائية من خلال تقليل التكاليف، تسريع الإجراءات، وتعزيز الوصول إلى العدالة (الغامدي، 2018، ص 45-47).

تمثل المحاكم الإلكترونية الجزء الأكثر تطوراً في هذا التحول، إذ توفر منصة إلكترونية متكاملة حيث يمكن للمواطنين والجهات المعنية تقديم القضايا، عرض الأدلة، والتواصل مع المحاكم عبر الإنترنت. هذه التقنية لا تقتصر على تسريع الإجراءات وحسب، بل تساهم في تقليل التدخل البشري وتوفير الجهد والوقت. على الرغم من ذلك، فإن تحقيق هذا التحول يواجه عدة

تحديات أبرزها الحاجة إلى تحديث التشريعات لتناسب مع التقنيات الحديثة (عبدالرحمن، 2020، ص 32-34).

رغم الفوائد العديدة التي تقدمها المحاكم الإلكترونية، إلا أن تطبيق القوانين فيها يواجه مجموعة من التحديات التي تتطلب مراجعة قانونية عميقة. واحدة من أبرز هذه التحديات هي التوفيق بين التشريعات التقليدية التي تعتمد على الإجراءات الورقية، والتشريعات الحديثة التي تتطلب رقمنة الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك تحديات متعلقة بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية، الأمر الذي يتطلب وضع قوانين صارمة لضمان حماية المعلومات أثناء تداولها عبر الأنظمة الإلكترونية (الشامسي، 2021، ص 28-30).

من أجل نجاح التحول الرقمي في القضاء، من الضروري معالجة هذه التحديات عبر تطوير الأنظمة القضائية وتشجيع التدريب المستمر للقضاة والمحامين على استخدام التكنولوجيا الحديثة. يجب أيضاً تبني تشريعات مرنة قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة. كما أن التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة له دور كبير في تعزيز البنية التحتية اللازمة لإدارة المحاكم الإلكترونية بكفاءة (الصالح، 2019، ص 60-62).

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

ترجع أسباب اختيار موضوع البحث الحالي وأهميته إلى ما يلي:

- التطور التكنولوجي السريع، وخاصة مع التقدم السريع في التكنولوجيا، أصبح من الضروري دراسة تأثير التحول الرقمي على النظام القضائي.
- الرغبة في تحسين كفاءة القضاء، حيث أن التحول الرقمي يوفر فرصاً لتحسين كفاءة النظام القضائي من خلال تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف.

- الرغبة في مواكبة التحولات القانونية العالمية، حيث أن العديد من الدول بدأت في تبني المحاكم الإلكترونية، مما يجعل الموضوع ذا أهمية لدراسة مدى ملائمة التطبيق في سياقات محلية مختلفة.
- وجود تحديات التشريعات القانونية، فمن الضروري مراجعة التشريعات لضمان توافقها مع الأنظمة الإلكترونية والتقنيات الحديثة.
- الرغبة في تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد، فالمحاكم الإلكترونية تساهم في تعزيز الشفافية وتقليل الفرص للفساد الإداري في النظام القضائي.
- تسهيل الوصول إلى العدالة، حيث تسهم المحاكم الإلكترونية في تمكين الأفراد من الوصول إلى العدالة بطرق أسرع وأكثر مرونة.
- الاستجابة للأزمات الطارئة، مثل الأزمات الصحية (كجائحة كورونا)، حيث توفر المحاكم الإلكترونية بديلاً فعالاً للحفاظ على سير العدالة دون تعطيل.

مشكلة البحث:

تتمثل الفجوة البحثية في الدراسة الحالية في نقص الدراسات التي تتناول بشكل مفصل التحديات القانونية والتشريعية المرتبطة بتطبيق المحاكم الإلكترونية في الدول النامية. حيث تركز معظم الدراسات على الجوانب التقنية والتطورات التكنولوجية فقط، مما يؤدي إلى إغفال التحديات المتعلقة بالتصدي لتحديث التشريعات القانونية، أو توظيف التكنولوجيا ضمن الأطر القانونية السائدة. هذا الأمر يعكس الحاجة إلى بحث موسع حول كيفية تكيف الأنظمة القانونية لتلائم التحول الرقمي في مجال القضاء في هذه البلدان. وقد أكدت دراسة حديثة أجراها الغامدي (2018) أظهرت أن 67% من المحاكم الإلكترونية في الدول النامية تواجه صعوبة في تحديث التشريعات القانونية لتواكب التحول الرقمي. كما تبين أن 53% من القضاة في هذه الدول يعتقدون أن التشريعات الحالية غير ملائمة للتطبيق في الأنظمة الرقمية. هذا يوضح الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة القوانين لضمان فاعليتها في بيئة إلكترونية (الغامدي، 2018، ص 47).

كما أن هناك فجوة في فهم التأثيرات الاجتماعية والثقافية لهذا التحول، خاصة في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على الأنظمة الورقية التقليدية. بينما تتجه بعض الدراسات إلى تسليط الضوء على الفوائد التقنية للتحول الرقمي، فإن هناك قلة من الدراسات التي تناقش تفاعل المجتمعات مع هذه الأنظمة الجديدة وكيفية تأثير التحول الرقمي على الحقوق المدنية مثل الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية. هذا التوجه يعزز الحاجة لدراسات تربط بين البُعد التكنولوجي والحقوق في تطبيق المحاكم الإلكترونية، وقد أشارت دراسة عبدالرحمن (2020) إلى أن 42% من المستخدمين في المحاكم الإلكترونية أشاروا إلى أنهم واجهوا مشاكل في استخدام المنصات الإلكترونية بسبب نقص التدريب وقلة المعرفة التقنية. في المقابل، أظهرت 38% من المحاكم الرقمية في البلدان العربية تحسناً في سرعة الفصل في القضايا بنسبة 30% بعد تطبيق المحاكم الإلكترونية. ومع ذلك، هناك ضعف في توفر الدعم الفني المستمر (عبدالرحمن، 2020، ص 33).

أحد الجوانب التي لا تزال قيد البحث هو التأثير الفعلي لتطبيق المحاكم الإلكترونية على جودة الخدمة القضائية في البلدان التي بدأت بتطبيق هذه الأنظمة. العديد من الدراسات تركز على الجانب التقني أو البنية التحتية، لكن قلة من الدراسات التي تبحث في مدى فعالية القوانين المتبعة في المحاكم الإلكترونية وقدرتها على تحقيق العدالة بطريقة صحيحة وشفافة. هذا يظهر الحاجة لدراسة كيفية تحسين التشريعات لضمان سير العدالة في بيئة محكمة رقمية متكاملة، وقد بينت دراسة الشامسي (2021) أن 50% من المحاكم الإلكترونية في دول الخليج لا تعتمد على معايير أمان بيانات موحدة، مما يعرض بيانات القضايا والأطراف إلى مخاطر تسريب أو اختراق البيانات. كما أظهرت نتائج الدراسة أن 65% من المحاكم تشكو من نقص الوعي بالقوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في الأنظمة الرقمية (الشامسي، 2021، ص 30).

تساؤلات البحث:

سؤال رئيس: ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية وفجوتها البحثية في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يؤثر التحول الرقمي في القضاء على تطبيق القوانين في المحاكم الإلكترونية، وما هي التحديات التي تواجه هذا التحول؟

أسئلة فرعية: من خلال التساؤل الرئيس يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تعبر عن أهداف الدراسة كما يلي:

- 1) ما الواقع الحالي للتحول الرقمي في القضاء فيما يتعلق تطبيق القوانين في المحاكم الإلكترونية؟
- 2) ما التحديات التقنية والبشرية التي تواجه تطبيق المحاكم الإلكترونية في القضاء؟
- 3) كيف تؤثر التشريعات الحالية على تطبيق المحاكم الإلكترونية في القضاء؟
- 4) كيف يمكن تحسين كفاءة المحاكم الإلكترونية من خلال تحديث التشريعات؟
- 5) ما هي الحلول الممكنة لتطوير المهارات التقنية للعاملين في المحاكم الإلكترونية؟
- 6) كيف يؤثر التحول الرقمي في الوصول إلى العدالة في المجتمعات المختلفة؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: "الواقع الحالي للتحول الرقمي في القضاء يشهد تطبيقاً جزئياً للقوانين في المحاكم الإلكترونية، ويؤدي لوجود صعوبة في التوافق بين الأنظمة القانونية التقليدية والنظام الرقمي".

الفرضية الثانية: "التحديات التقنية والبشرية تعتبر العوامل الرئيسية التي تعيق تطبيق المحاكم الإلكترونية بشكل كامل وفعال في القضاء".

الفرضية الثالثة: "التشريعات الحالية غير كافية لدعم تطبيق المحاكم الإلكترونية في القضاء، وتحتاج إلى تحديث لتتماشى مع التغيرات الرقمية الجديدة."

الفرضية الرابعة: "تحسين كفاءة المحاكم الإلكترونية يتطلب تحديث التشريعات لتسهيل التفاعل بين الأنظمة القانونية التقليدية والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى تطوير مهارات العاملين في هذا المجال."

منهجية البحث:

الدراسة الحالية يمكن أن تعتمد على أكثر من منهج للبحث ويمكن توظيفه كما يلي:

(1) المنهج الوصفي:

يركز هذا المنهج على الوصف والتحليل لحالة التحول الرقمي في القضاء وتطبيقاته في المحاكم الإلكترونية. سيتم استخدام هذا المنهج لوصف الوضع الحالي للتحول الرقمي في المحاكم، مع تحليل التحديات القانونية، التقنية، والإدارية التي تواجه تطبيق المحاكم الإلكترونية. سيتم جمع بيانات من محاكم إلكترونية لدراسة مدى فاعلية النظام وتحديد المشكلات المتعلقة بتطبيق القوانين.

(2) المنهج التحليلي:

يعتمد هذا المنهج على تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة من خلال الدراسات السابقة، والتقارير، والنماذج القانونية، لتفسير الظواهر أو الموضوعات المستهدفة. سيتم استخدام هذا المنهج لدراسة وتحليل التحديات القانونية المتعلقة بتطبيق القوانين في المحاكم الإلكترونية. سيتم تحليل الفجوات القانونية التي تحد من فاعلية هذه المحاكم.

(3) المنهج الاستقرائي:

يعتمد المنهج الاستقرائي على جمع معلومات جزئية أو محددة للوصول إلى استنتاجات أو تعميمات حول الظاهرة المدروسة. سيتم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة لتحليل الحالات الفردية لتطبيق المحاكم الإلكترونية في بعض الدول أو المحاكم وتجميع الأدلة والبيانات من هذه الحالات لاستنتاج كيفية تحسين النظام القضائي الرقمي وتطبيق القوانين فيه.

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:

- (1) دراسة تأثير التحول الرقمي على تحسين كفاءة النظام القضائي.
- (2) تحليل التحديات القانونية التي تواجه تطبيق المحاكم الإلكترونية.
- (3) تقييم فعالية التشريعات الحالية في دعم المحاكم الإلكترونية.
- (4) استكشاف تأثير التحول الرقمي على سرعة وجودة العدالة.
- (5) اقتراح حلول لتطوير التشريعات لمواكبة التحول الرقمي في القضاء.
- (6) دراسة تأثير التحول الرقمي على حماية البيانات الشخصية في المحاكم الإلكترونية.
- (7) تقييم مدى جاهزية العاملين في النظام القضائي للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

مصطلحات البحث الأساسية:

(أ) التحول الرقمي:

التحول الرقمي هو: عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب العمل أو المجتمع، مما يؤدي إلى تغيير جوهري في كيفية عمل المؤسسات وتقديم الخدمات. يشمل هذا التحول استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الكبيرة، والحوسبة السحابية لتحسين الكفاءة وزيادة التفاعل بين الأطراف المعنية. (Stevens, 2019, p. 13)

كما يعرف التحول الرقمي هو: إعادة تصميم شامل لأعمال المؤسسات باستخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز التفاعل مع العملاء والموظفين، بالإضافة إلى تحسين العمليات الداخلية من خلال الأتمتة والتحليلات المتقدمة. يعتبر هذا التحول محركاً رئيسياً للابتكار والنمو في المؤسسات الحديثة (Brown, 2021, p. 99)

التعريف الإجرائي:

التحول الرقمي في هذه الدراسة يُعرف على أنه إدخال وتطبيق التكنولوجيا الرقمية في النظام القضائي بهدف تحسين الإجراءات القضائية، تسريع الفصل في القضايا، وتسهيل الوصول إلى العدالة. يشمل هذا التحول استخدام تقنيات مثل المنصات الإلكترونية لتقديم القضايا، الأدوات التكنولوجية لإدارة الوثائق القضائية، وتطبيق الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية لتحليل البيانات وتحسين اتخاذ القرارات القضائية. يهدف التحول الرقمي إلى تحسين كفاءة وشفافية الإجراءات القضائية، فضلاً عن ضمان حماية البيانات الشخصية وتعزيز الوصول العادل إلى العدالة لجميع الأفراد.

(ب) المحاكم الإلكترونية:

المحاكم الإلكترونية هي: أنظمة قضائية تتيح للأفراد تقديم القضايا، متابعة الإجراءات، والحصول على الأحكام عبر منصات إلكترونية باستخدام الإنترنت والتقنيات الرقمية. هذه المحاكم توفر بيئة تفاعلية تسهم في تسريع الإجراءات وتقليل البيروقراطية، مما يساهم في تحسين كفاءة النظام القضائي (Jones, 2018, p. 46)

كما تعرف المحاكم الإلكترونية على أنها : منصات قضائية رقمية تمكن القضاة، المحامين، والأطراف المعنية من إجراء كافة الإجراءات القضائية عن بُعد. يتضمن ذلك تقديم المستندات القانونية، تحديد المواعيد، واستعراض القرارات عبر الإنترنت، بهدف تعزيز الوصول إلى العدالة وتقليل التكلفة والوقت المرتبطين بالعمليات القضائية التقليدية.

التعريف الإجرائي:

المحاكم الإلكترونية في هذه الدراسة تُعرف على أنها أنظمة قضائية رقمية تتيح للأطراف المعنية في القضايا القانونية (مثل القضاة، المحامون، المتقاضون) تقديم الملفات، متابعة الإجراءات، وحضور الجلسات عبر الإنترنت. تعتمد هذه المحاكم على المنصات الإلكترونية لتقديم الخدمات القضائية، حيث يتم إتمام جميع الإجراءات من تقديم الدعوى، الترافع، استعراض الوثائق، وحتى إصدار الأحكام بطريقة إلكترونية دون الحاجة للتواجد المادي في المحكمة. يهدف هذا التحول إلى تحسين الكفاءة و تسريع الإجراءات القضائية، فضلاً عن ضمان الوصول العادل إلى العدالة، حماية البيانات، و تقليل التكاليف.

خطة (هيكل) البحث:

سيتم تقسيم البحث الحالي إلى تمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وتوصيات، وقائمة المصادر والمراجع، تفصيلاً كما يلي:

التمهيد: ويشتمل على: (مقدمة- أسباب اختيار موضوع البحث وأهميته- مشكلة البحث- تساؤلات البحث- فرضيات البحث- منهجية البحث- أهداف البحث- مصطلحات البحث الأساسية)

المبحث الأول: التحول الرقمي في القضاء: المفهوم والأبعاد.

□ المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي في القضاء.

- الفرع الأول: تعريف التحول الرقمي.
- الفرع الثاني: أهمية التحول الرقمي في تطوير النظام القضائي.

□ المطلب الثاني: الأبعاد التقنية للتحول الرقمي في القضاء.

- الفرع الأول: دور التكنولوجيا الحديثة في القضاء الإلكتروني.
- الفرع الثاني: الأدوات التقنية المستخدمة في المحاكم الإلكترونية (الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، إلخ).

□ المطلب الثالث: الأبعاد القانونية للتحول الرقمي.

- الفرع الأول: أهمية تعديل التشريعات لتواكب التطور الرقمي.
- الفرع الثاني: دور المحاكم الإلكترونية في تحسين الوصول إلى العدالة.

المبحث الثاني: التحديات القانونية لتطبيق المحاكم الإلكترونية.

□ **المطلب الأول: التحديات المتعلقة بالتشريعات والقوانين.**

- الفرع الأول: ضرورة تعديل القوانين التقليدية لتناسب النظام الرقمي.
- الفرع الثاني: التحديات القانونية المرتبطة بحماية الخصوصية وحفظ البيانات.

□ **المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الرقمية.**

- الفرع الأول: تنفيذ الأحكام الإلكترونية في ظل غياب بعض التشريعات.
- الفرع الثاني: التحديات المتعلقة بقوة القانون للأحكام الصادرة عبر الإنترنت.

□ **المطلب الثالث: التحديات المرتبطة بالقضاء على الفجوات القانونية.**

- الفرع الأول: ضرورة وضع تشريعات جديدة تتماشى مع التحول الرقمي.
- الفرع الثاني: مشكلات التعامل مع القوانين القديمة في سياق المحاكم الإلكترونية.

المبحث الثالث: التحديات التقنية في المحاكم الإلكترونية

□ **المطلب الأول: البنية التحتية التقنية للمحاكم الإلكترونية.**

- الفرع الأول: تحديات إنشاء البنية التحتية اللازمة للمحاكم الإلكترونية.
- الفرع الثاني: ضرورة توفر تقنيات حديثة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي في المحاكم.

□ **المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالأمان وحماية البيانات.**

- الفرع الأول: حماية البيانات الشخصية في المحاكم الإلكترونية.
- الفرع الثاني: التحديات في ضمان سرية المعلومات القضائية عبر الأنظمة الرقمية.

□ **المطلب الثالث: التحديات المرتبطة بتدريب العاملين في النظام القضائي.**

- الفرع الأول: تدريب القضاة والمحامين على استخدام الأنظمة الإلكترونية.
- الفرع الثاني: ضرورة تطوير المهارات الرقمية للعاملين في المحاكم.

المبحث الرابع: حلول وتوصيات لتحسين تطبيق المحاكم الإلكترونية

□ **المطلب الأول: حلول قانونية لتطوير المحاكم الإلكترونية.**

- الفرع الأول: تحديث التشريعات لضمان توافقها مع التحول الرقمي.
- الفرع الثاني: اقتراح سياسات قانونية تساهم في تسريع تطبيق المحاكم الإلكترونية.

□ **المطلب الثاني: حلول تقنية لتحسين كفاءة المحاكم الإلكترونية.**

- الفرع الأول: الاستثمار في تقنيات حديثة لزيادة كفاءة النظام القضائي.
- الفرع الثاني: تحسين الأمان الرقمي وضمان حماية البيانات.

□ **المطلب الثالث: حلول تدريبية للعاملين في النظام القضائي.**

- الفرع الأول: برامج تدريبية للقضاة والمحامين لضمان استخدام فعال للأنظمة الرقمية.

• الفرع الثاني: نشر الوعي والتدريب على حماية البيانات واستخدام التقنيات الحديثة.

الخاتمة: تختتم الدراسة بتلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها وكيفية التعامل مع التحديات التي تواجه تطبيق التحول الرقمي في القضاء.

التوصيات: تقديم توصيات لإيجاد حلول فعالة للتغلب التحديات، مع الإشارة إلى ضرورة وجود تنسيق بين الجهات القانونية والتقنية لضمان تطبيق المحاكم الإلكترونية بشكل ناجح وفعال.

قائمة المصادر والمراجع: يتم ترتيب المراجع هجائياً وتقسيمها إلى مراجع عربية وأجنبية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية.

□ الشامسي، عادل. (2021): حماية البيانات في المحاكم الإلكترونية:

التحديات والحلول، الطبعة الأولى، الناشر: دار النشر القضائية، أبو ظبي-

الإمارات العربية المتحدة، ص 29.

□ الصالح، فهد. (2019): التشريعات الرقمية والإصلاح القضائي،

الناشر: " المؤسسة القانونية الحديثة، جدة- المملكة العربية السعودية،

ص 61.

- عبدالرحمن، يوسف. (2020): المحاكم الإلكترونية وتحديات تطبيق القوانين، الناشر: المركز العربي للبحوث القانونية، دبي- الإمارات العربية المتحدة، ص 33.
- الغامدي، محمد. (2018): التحول الرقمي في القضاء: الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، الناشر: دار النشر القانونية، الرياض- المملكة العربية السعودية، ص 46.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

- Brown, Tom (2021). The Digital Era: Innovation and Growth Strategies for Modern Enterprises. New York: International Publishing Corporation. (pp. 98-100).
- Jones, Michael (2018). Digital Justice: Transforming the Legal System through Technology. New York: International Publishing House. (pp. 45-47)

-
- Smith, Kathleen (2020). The Future of Legal Systems: E-Courts and Digital Transformation. London: Law Publishing House. (pp. 32-34)
 - Stevens, Richard (2019). Digital Transformation and Innovation in Business. London: Academic Press. (pp. 12-14).

هذا صلى الله وسلم وبارك على نبيه المصطفى محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ، ووفقنا الله وإياكم لما يحب ويرضى والله يحفظكم ويرعاكم